

إنعكاسات التغير في أسعار النفط على الإستثمار العمومي في الجزائر: دراسة
تحليلية قياسية للفترة 1986-2016

سليمة لفضل
طالبة دكتوراه
جامعة الجزائر3

lafdal.salima@hotmail.fr

ميلود بورحلة
أستاذ محاضر(ب)
المركز الجامعي تندوف

magimil48@yahoo.fr

Abstract: I've touched on this problematic relationship and the impact of OPEC's oil price changes on macroeconomic variables (public investment) Algeria's economy. The results of the study reached the analytical aspect to having a direct impact of oil price on public investment variable in the standard side forged results to a synchronous integration in the long term between the oil price and volume of public investment in the long term, either a test batch response functions explained In turn, there is a positive impact of the changing oil price shocks study in Algeria.

Keywords: oil price, public investment, simultaneous integration, tests causal Granger.

JEL: Q43-E62-C51

الملخص: لقد تطرقت إشكالية هذه الدراسة إلى العلاقة والأثر الناجم عن تغيرات سعر النفط لسلة أوبك على أحد المتغيرات الإقتصادية الكلية (الإستثمار العام) في الإقتصاد الجزائري. وقد توصلت نتائج الدراسة في جانها التحليلي إلى وجود أثر مباشر لسعر النفط على متغيرة الإستثمار العام أما في الجانب القياسي فتوصلت النتائج إلى وجود تكامل متمزامن في المدى الطويل بين سعر النفط وحجم الاستثمار العام، أما اختبار دوال الإستجابة الدفعية فأوضحت بدورها أن هناك أثر إيجابي لصدمات سعر النفط على متغيرة الدراسة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط، الاستثمار العام، التكامل المتزامن، اختبار سببية جرانجر

المقدمة:

يعتبر الإقتصاد الجزائري إقتصادا نفطيا بالدرجة الأولى، حيث يعد قطاع النفط أو المحروقات بصفة عامة بمثابة العمود الفقري لهذا الإقتصاد، إذ أنه ينتج أكثر من ثلثي (2/3) الثروة الوطنية. بينما تُعد صادرات المحروقات المحرك الأساسي للإقتصاد الوطني، إذ أنها تمثل أكثر من 97% من إجمالي الصادرات الكلية في حين تمثل الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية ما يزيد عن 75% من الإيرادات الجبائية، وعلاوة على ذلك يمثل قطاع المحروقات المصدر الأهم للإحتياجات الوطنية من العملة الصعبة، كما أنه يعد مصدرا مهما للإدخار الوطني الذي يسمح بتحقيق معدلات إستثمار معتبرة لذا تنعكس التطورات الحاصلة في أسعار النفط على أداء وسلوك مختلف المتغيرات الإقتصادية الكلية الأساسية في الإقتصاد الجزائري، حيث يكون لحركات وتقلبات أسعار النفط تطورات وتغيرات مقابلة في الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات التي ساهمت منذ الإستقلال في تحديد إستراتيجيات التنمية وتمويلها. كما أن الإعتماد المتزايد على هذه الإيرادات في تمويل خزينة الدولة كان سببا في معاناة الإقتصاد الجزائري من أزمات حادة رافقت إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وستتطرق من خلال هذه المداخلة إلى انعكاسات حركة أسعار البترول على الإستثمار العام، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1986-2016

الإشكالية: وعليه واستنادا على ما سبق تظهر ملامح إشكالية الدراسة، التي يمكن صياغتها في السؤال الجوهرى التالي:

" ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على الإستثمار العمومي في الجزائر؟".

فرضيات الدراسة:

- يرتبط السلوك الإقتصادي الكلي في الجزائر إرتباطا وثيقا بتغيرات وتقلبات الأسعار العالمية للنفط، حيث تنعكس حركات أسعار النفط مباشرة على سلوك مختلف المتغيرات الإقتصادية الكلية ومن بينها الإستثمار العام.

■ في ظل حيادية ومصداقية البيانات الإحصائية المستخدمة، نفترض أنه يمكن تقديم وصف شامل ودقيق لمختلف العلاقات السائدة بين نظام المتغيرات المدروسة، من خلال محاكاة الهيكل الديناميكي للنموذج " VAR " أولاً: خطر سعر النفط على الدول المصدرة والمستوردة للنفط.

1. مفهوم خطر سعر النفط:

خطر سعر النفط هو الخطر الناجم عن التقلبات السريعة والحادة وغير المتوقعة والتي تحدث في أسعار النفط العالمية وتخلق عدم التوازن في السياسة الإقتصادية العامة للدول المتأثرة فيها، وقد أدى بروزه في أوائل عقد سبعينات القرن الماضي، إلى بروز أبعاد لم تكن موجودة مسبقاً كتأثيره في المخططات والقرارات السياسية وأصبح واحد من أبرز الوسائل التي لها علاقة بالأمن القومي والعلاقات الدولية السياسية والعسكرية والتي تطورت فيما بعد إلى عولمة النفط و عولمة الطاقة وإلى غزو وإحتلال الدول المنتجة للنفط.¹

2. خطر سعر النفط على الدول المصدرة للنفط:

وهو خطر إحتمال الإنهيار في المعدلات العامة لأسعار النفط دون ما هو متوقع، مما يؤدي إلى إنخفاض مفاجئ في الإيرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة للنفط، خصوصاً بالنسبة للدول التي تسمى بالدول الريعية والتي يعتمد دخلها وناتجها القومي بدرجة كبيرة على إيرادات النفط التي تصل أحيانا إلى (99 %) من إجمالي ناتجها القومي الإجمالي، ويكمن هذا الخطر في تأثيره على أوضاع المالية العامة إذا إستمر هذا التدهور لمدة طويلة.²

3. خطر سعر النفط على الدول المستوردة للنفط:

وهو إحتمال حدوث طفرات مفاجئة وحادة وذات أمد زمني طويل في المعدلات العالمية لأسعار النفط مما يؤدي إلى حدوث إختلالات في تنفيذ خطط الإنفاق العام، وارتفاع معدلات العجز في تلك الدول. نستنتج مما تقدم بأن خطر سعر النفط هو عبارة عن حاصل جمع الخطرين السابقين:

¹ سهام حسين البصام، " مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة "، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد السادس والثلاثون، 2013، ص.8.

² نفس المرجع السابق، ص.09.

خطر سعر النفط = خطر التصدير + خطر الاستيراد

إن الخطر بشطريه يؤثر في الموازنات العامة للدول المصدرة والدول المستوردة للنفط، والذي بدوره أوجد الحاجة لبناء إستراتيجيات من قبل الدول المصدرة والمستوردة، كما أن لخطر سعر النفط على مستوى أي دولة ثلاثة أبعاد هي (الخطر السياسي والخطر الإقتصادي والخطر المالي) ويقاس هذا الخطر بمقاييس إحصائية بحتة مثل (مقاييس التشتت المطلقة والنسبية) أي أن هنالك علاقة بين خطر سعر النفط و الأخطار التي ترافقه في كل دولة ويسمى ب (الخطر القطري المركب).

الخطر القطري المركب للدولة (س) = الخطر السياسي + الخطر الإقتصادي + الخطر المالي.

وبإعطاء وزن نسبي للخطر السياسي (50%) ولكل من الخطر الإقتصادي و الخطر المالي (25%) فإن الخطر المركب للنفط للدولة (س) = 50% + 25% + 25% = 100%. من كل ما تقدم نستنتج بأن خطر سعر النفط كان ولا يزال وسيظل طالما بقي النفط المصدر الرئيسي للطاقة، والمؤثر الأكبر في السياسات الإقتصادية عامة وفي السياسات المالية خاصة، حيث يمثل الوزن النسبي الأعلى في كل من الإيرادات و النفقات العامة، وللدول المصدرة والمستوردة على حد سواء، إن جميع هذه الصور أربكت الموازنة العامة لجميع تلك الدول (المصدرة و المستوردة)، وهذا ينطبق على جميع دول العالم التي تعاني من مخاطر وإشكاليات تقلبات أسعار النفط الخام العالمية.

ثانيا: العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار النفط:

من البديهيات المعروفة إقتصاديا إن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة، حيث إن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة وهذا ما يسمى إقتصاديا بحالة التوازن .

1. العرض، الطلب والإحتياطي البترولي: يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يُعتبر العرض إستجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة إستهلاكها المحلي أو لتصديره وتحقيقا لمورد نقدي يلي إحتياجاتها المالية، لقد تطور إنتاج النفط تطورا ملفتا وانتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء المعمورة، كما شهد الإحتياطي العالمي تزايد ملموس خلال الخمسين سنة الماضية وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي الإحتياطي المثبت والجدير بالذكر أن حوالي 57 بالمائة من الإحتياطي العالمي تستحوذ عليه دول الشرق الأوسط.¹

2. التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية: من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير على أسعار البترول نجد :

1.2. منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC)²: أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل* التي تسيطر على أسعار البترول، وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في إنخفاض الأسعار في معظم الأحيان، مما أدى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى فتقرر في إجتماع بغداد 10 و14 ديسمبر 1960 إنشاء منظمة (OPEC) هدفها الأول هو إبقاء أسعار النفط الذي يستغله الكارتل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع وحماية مصالح الدول المنتجة، وضمان دخل ثابت لها وفرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الإستخراج، النقل والتعسير.

¹ المعهد العربي للتخطيط، "أسواق النفط العالمية"، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 57، نوفمبر 2005، الكويت، ص 04.

² عبد القادر سيد أحمد، "الأوبك ماضيها، حاضرها وأفاق تطورها"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1982، ص 75.

* يقصد بالكارتل في صناعة النفط إتفاق الشركات الكبرى على السيطرة على السوق الفورية من خلال الاشتراك في توسيع السيطرة على الإحتياطات بهدف السيطرة على السوق ووضع حد للمنافسة السعرية.

2.2. الوكالة الدولية للطاقة (IEA): لقد أنشأت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956 وعلى إرتفاع أسعار النفط عامي 1973-1974 لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه الأوبك، لقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة وهي¹:

- تحديد مستوى مشترك من الإستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك.
 - وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة.
 - تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها.
3. العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية:

لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض مستويات المخزون غير كافية لتبرير الإختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط. لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية 2014 بمجموعة من الصدمات موزعة كما يلي:

1.3. الأزمة النفطية عام 1986: في عام 1986 تميزت الأسعار بالإنخفاض الشديد بحيث وصلت أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل².

2.3. الأزمة النفطية عام 1998: في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية أدت إلى إختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة³.

¹ Chemseddine chitour "économie pétrolière" école nationale poly technique, 1999, p92.

² إبراهيم شحاتة، «أسعار النفط ومديونية العالم الثالث»، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 15 العدد 54، 1989، ص 19.

³ OPEC, annual statistical bulletin, 2000, p112.

3.3. الأزمة النفطية عام 2004: تميزت الأسعار في هذه السنة بالإرتفاع المتواصل ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الإسمية للنفط من قبل إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36.0 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدئ العمل بنظام السلة في عام 1987 .

4.3. الأزمة النفطية عام 2008: إرتفعت أسعار النفط بشكل جنوني بنهاية عام 2007 حيث كسرت حواجز قياسية، وإستمرت في الصعود من 60 دولار للبرميل في عام 2007 وفي بداية عام 2008 كسرت حاجز 80 دولار وفي شهر مارس من نفس السنة كسرت حاجز 100 دولار للبرميل في نفس السنة للمرة الأولى ثم يعود للانخفاض ويستقر في حوالي 94 دولار للبرميل¹.
5.3. الأزمة النفطية عام 2014: إن أزمة أسعار البترول التي تفاقمت هذه السنة تسببت في ضربات موجعة للبورصات العربية والعالمية بدأت مع الخلاف الروسي الأوكراني وما تبعه من وعيد أمريكي بضرب سعر البترول ليصل إلى 50 دولار للبرميل²، وقد إمتدت أسعار النفط في الانخفاض خلال العام 2015 و2016 لتصل إلى أدنى مستوى لها في حدود 40 دولار للبرميل، ليعرف مطلع العام 2017 بعض التحسن التدريجي حيث سجل ما يقارب 47.92 دولار للبرميل³.

ثالثا: إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على الإستثمار العام خلال الفترة 1986-2016

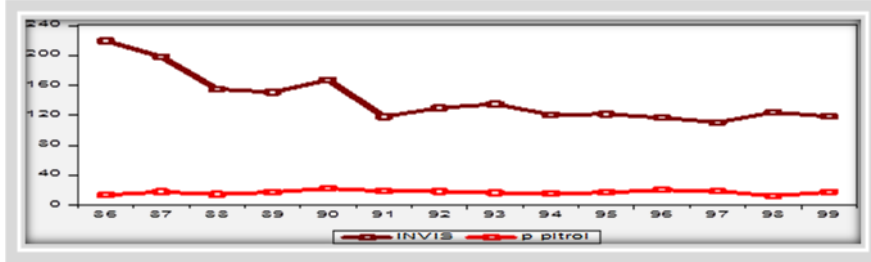
1. إنعكاسات تطور أسعار الخام على الإستثمار العام خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية. إن أهم العوامل التي أضعفت الإقتصاد الجزائري هي التبعية الاقتصادية، والإعتماد على تصدير منتج واحد وهو النفط الذي شكل أكثر من (97%) من الإيرادات المحصلة من الصادرات الجزائرية، ويتجلى ذلك في إستجابة الإقتصاد الجزائري للصدمات الخارجية، وخاصة المتعلقة بأسعار النفط، والشكل الموالي يبين تطور كل من الاستثمارات العمومية وأسعار النفط للفترة الممتدة من 1986 إلى غاية 1999 كالتالي:

¹ ضياء مجيد الموسوي، " ثورة أسعار النفط 2004"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 29.

² خالد بن راشد الخاطر " تحديات إنبهار أسعار النفط و التنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون "دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أوت 2015، ص 07.

³ النشرة الشهرية الصادرة عن منظمة الأوبك، شهر فيفري، عدد 03، سنة 43، الكويت، 2017، ص 28.

الشكل 01: يبين تطور كل من حجم الاستثمارات العمومية، أسعار البترول للفترة 1986-1999



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج eviews

نلاحظ من الجدول أن الفترة الممتدة من 1986 إلى غاية 1999 أن الاستثمارات العمومية تستجيب للصدمات الخارجية خاصة المتعلقة بأسعار النفط وتميزت الفترة من 1986 إلى غاية 1989 بأنها أصعب فترة مَرَّ بها الاقتصاد الجزائري إذ كانت درجة الفعالية الإستثمارية ضعيفة سواء كان ذلك بالنسبة لمعامل الاستثمار إلى التشغيل أو إلى معدل إنتاجية الاستثمار، إضافة إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية وتدهور أسعار النفط، وقد تميزت هذه الفترة بالضبط بالمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) وقد جاءت التكاليف الاستثمارية (العمومية) في هذا المخطط موزعة كما سيأتي في الجدول التالي:

الجدول 01: الإستثمارات العمومية لمخطط الخماسي الثاني، مليار دج

المخطط الخماسي الثاني 85-89		
القطاعات	الترخيص المالي	الاستثمارات الفعلية
مجموع الزراعة والري	79.0	42.301
الصناعة	174.20	85.512
إنجاز البناء والأشغال العمومية	19.00	15.255
مجموع القطاع شبه المنتج	40.65	334.462
مجموع الاستثمارات الأساسية	237.15	202.970
مجموع الاستثمارات	550.00	370.50

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط والتهيئة العمرانية سابقا، تقرير المخطط الخماسي الثاني.

ما يلاحظ في هذا المخطط إنخفاض وزن الإستثمارات العمومية الموجهة للقطاع الصناعي، وإرتفاع وزن الإستثمارات العمومية في البنية التحتية ونظرا لإعتماد الإقتصاد الجزائري على تصدير منتج واحد وهو النفط الذي يشكل كما أشرنا سابق أكثر من (97%) من الإيرادات المحصلة من الصادرات الجزائرية وبالتالي فالإستثمارات العمومية الضخمة التي حققتها الجزائر في السبعينات لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة لذلك عمدت الدولة إلى توجيه الإستثمارات إلى تدعيم المنشآت القاعدية، كالطرق، السدود ..
واجه هذا المخطط عدة مشاكل¹:

- ضعف إستقرار الأسعار خلال التوازن بين العرض والطلب في المنتجات الاستهلاكية، مما جعل السلطات العمومية توسع في إستيراد مكثف لسلع الإستهلاك النهائي فيما سمي ببرنامج ضد الندرة .
 - نقص إستغلال الطاقات الإنتاجية الوطنية، وهذا راجع للإندعام التكامل بين القطاعات. ولذلك إعتمدت السلطات الأولية الرئيسية التالية:
 - تنظيم الإقتصاد.
 - تطوير قطاع الفلاحة والري وقطاع البناء والأشغال العمومية.
 - تخصيص 40% من الناتج الداخلي الخام الإجمالي للإستثمار، وهذا تفضيلا للتنمية على الإستهلاك.
 - توجيه 56.6% من الاعتمادات المالية الاستثمارية للقطاع الإنتاجي (الفلاحة والري، الصناعة) مقابل 43.4 % لقطاع الهياكل الأساسية الإقتصادية والإجتماعية.
- ما أنجز فعليا من الإستثمارات قدر ب67.3% من الهدف المحدد وكانت الإستثمارات الفعلية السنوية أقل من المتوسط السنوي التقديري (110مليار دج)، ويرجع هذا العجز إلى الصعوبات التي إصطدمت بالبلاد على صعيد التوازن المالي الخارجي، إذ إبتداء من سنة 1986

¹ La Banque d'Algérie, « indication économique », 85-95, Alger, 1996, P 3.

إنهار سعر البترول الخام إلى 14.80 دولار للبرميل¹ بعدما كان 29 دولار للبرميل سنة 1985، وبذلك إرتفعت المديونية الخارجية لتصل إلى 40% من الناتج الداخلي الخام عام 1988 (25 مليار دولار) وتأثرت الإستثمارات العمومية بدورها في مواد التجهيز إذ إنخفضت قيمتها بين عامي 84-88 بنسبة مضاعفة من حيث الحجم.

إبتداء من قانون المالية لسنة 1990 لم تعد هناك تفرقة إقتصادية بين المؤسسات الإقتصادية العمومية، الخاصة والأجنبية وأصبحت التحفيزات الجبائية تمنح دون تمييز وعلى أساس النشاطات ومناطق تمركزها وبصدور قانون النقد والقرض ألغيت القيود المفروضة على رؤوس الأموال الأجنبية، وألغيت إجبارية النشاطات في حالة الشراكة. لقد تكاثفت الجهود في هذه المرحلة من أجل تفعيل القطاعات المختلفة العامة والخاصة وإصلاح أجهزة الدولة من أجل فتح الأبواب للاستثمارات، وقد تميز الوضع الإقتصادي في هذه المرحلة :

- الإصلاحات التي قامت بها الحكومة وذلك بإعطاء الشركات العمومية إستقلالية السيطرة الذاتية على ميزانيتها وأنشطتها الإنتاجية.
- رفع الدعم وحل المؤسسات الخاسرة التي لا جدوى إقتصادية منها.
- ما ميز هذه الفترة كذلك هو التحول التدريجي من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، وكذلك إرتفاع في أسعار النفط، والإنخفاض المسجل في الواردات أيضا حيث شرعت السلطات الجزائرية في تطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية والمتمثلة في إعادة الهيكلة لبعض المؤسسات الاقتصادية ذات الحجم الكبير وتوقيف بعض المشاريع الضخمة التي تحتاج إلى مبالغ كبيرة لإنجازها .

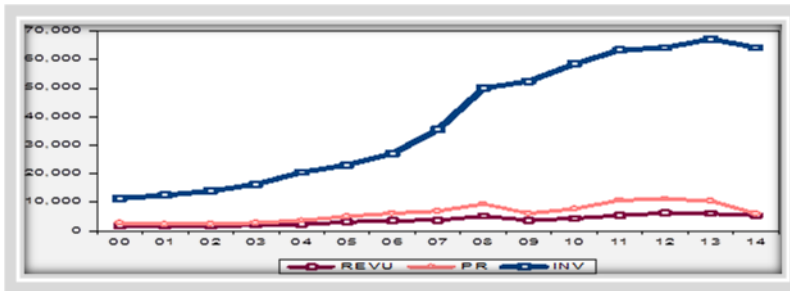
وخلال عام 1991 وبموجب الإتفاق مع صندوق النقد الدولي تحصلت الجزائر على قرض بقيمة 400 مليون دولار أمريكي يدفع على 4 أقساط متساوية أولها كان جوان 1991 إلا أن الجزء الأخير من هذا القرض جمد لعدم إحترام الجزائر للشروط المبرمة في الاتفاق نذكر منها:²

¹ بن قوبة المختار، " أثر الإستثمار العمومي على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية – حالة الجزائر -"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، 2006 ص73.

² نفس المرجع السابق، ص76.

- تخفيض نسبة الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار.
 - تحرير الأسعار والتجارة الخارجية مع التحكم في التضخم.
 - تطبيق الخصخصة وتقديم التسهيلات للاستثمار الأجنبي.
- وفي سنة 1994 لجأت الجزائر لطلب مساعدة صندوق النقد الدولي فتحصلت على قرض بقيمة مليار دولار أمريكي، ومما سبق نستنتج أن الإستثمار العمومي شهد إضطرابات مقارنة بزيادة الطلب على الخدمات وزيادة عدد السكان. وهذا نتيجة قلة الموارد المالية وكذلك عدم الإستقرار السياسي وتدهور الأوضاع الأمنية. وقد تميزت الفترة الممتدة من 1995-1998 ببرامج التصحيح الهيكلي نظرا لتفاقم المشاكل الاقتصادية خاصة قلة الاستثمارات، ثقل المديونية، تزايد مشكلة حدة البطالة، وقد إعتمدته السلطات محاولة منها التقليل من حدة هذه المشاكل¹.
2. انعكاسات حركة أسعار النفط على الاستثمار خلال فترة الإنعاش الإقتصادي.
- الشكل الموالي يبين تطور كل من الأسعار البترولية والإستثمارات العمومية وكذا إيرادات البترول.
- الشكل 02: تطور الاستثمار العمومي، الايرادات البترولية وأسعار البترول للفترة 2000-

2014



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج eviews

¹ محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 164.

بحيث نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن وتيرة الإستثمارات العمومية في الجزائر خلال فترة الإنعاش الإقتصادي عرفت إرتفاعا مستمرا كلما إرتفعت نسبة الإيرادات البترولية، هذه الأخيرة مرتبطة بمستويات الأسعار البترولية في الأسواق، وإنطلاقا من النتائج المتحصل عليها من برنامج الإصلاح الهيكلي، حيث بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي 4.3 %، بعدما كان سالبا لفترة طويلة وكذلك الإستقرار السياسي، أدى إلى إكمال بعض المشاريع التي شهدت تأخرا في الإنجاز، وانطلاق مشاريع جديدة تتطلبها الظروف الحالية الاقتصادية والاجتماعية، فقد بدأت الحكومة في أفريل 2001 برنامجا للإنعاش الإقتصادي 2001-2004 مستخدمة عائدات البترول غير المتوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي وخلق وظائف من خلال إستثمار الأموال العامة في البنية الأساسية ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويستهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي وهو إستثمار عمومي يقدر ب (525) مليون دينار جزائري (نحو 13% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2002) بالإضافة إلى الإنفاق العادي المرصود في ميزانية الدولة (ميزانية التجهيز).

وحققت الجزائر تقدما في مجال تحسين المؤشرات الاجتماعية، فقد إنخفضت البطالة من 27 % إلى حوالي 17 % (2004-99)، المديونية الخارجية إنخفضت بشكل ملحوظ خاصة بعد الإجراءات التي إتبعها الحكومة مع نادي باريس والخاصة بالتسديد المسبق للديون حوالي 7.4 مليار دولار، ونظرا لهذه الجهود تم إنجاز مشاريع إستثمارية جديدة، وخلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2014 تواصلت الجهود في دعم وتطوير الإستثمارات العمومية، فقد رصدت الدولة للمخططين الأخيرين (البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والمخطط الخماسي الأخير 2010-2014) على التوالي 100 مليار دولار و286 مليار دولار أي غلاف مالي إجمالي يقدر ب 386 مليار دولار، للعشرية 2005-2014، ورغم الأزمة التي شهدتها أسعار البترول خلال العام 2014 والتي تمثلت في انخفاض أسعار البترول إلا أن الاستثمارات العمومية خلال هذا العام لم تتأثر بدرجة عالية كون أنها تمويلها موجود مسبقا من عائدات السنوات السابقة في الخزينة العمومية.

رابعاً: الجانب التطبيقي: دراسة قياسية اقتصادية لأثر تقلبات أسعار الخام على الاستثمار

العمومي في الجزائر للفترة 1986-2016

1. تقديم وتعريف المتغيرات: لمحاولة إستنباط درجة التأثير بين سعر النفط و مختلف المتغيرات ارتأينا الإعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية تمتد على طول الفترة (1986-2016)، ليتم الحصول على ما قيمته 31 مشاهدة في المجموع. وفيما يلي نقدم تعريف لكل متغيرة من متغيرات الدراسة:

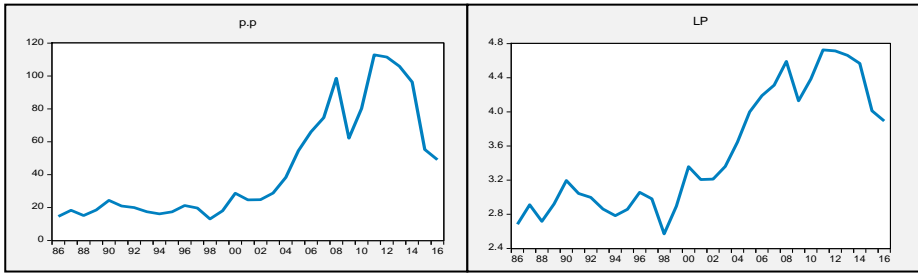
1.1. متغيرة سعر النفط " P " : يمكن إعتبارها كمصدر للصدمات الخارجية، حيث تعبر تجديدات هذه المتغيرة كمقياس لهذه الصدمات، وهي عبارة عن متوسطات سنوية للأسعار الأسبوعية، معبّراً عنها بالقيمة الاسمية (دولار/للبرميل). وإبتداءً من عام 1986 تمثل المتغيرة " P " السعر الفوري (الآني) لسلة أوبك المرجعية.

2.1. متغيرة الاستثمار العمومي " inv " : لعل الإستثمار العام يعد واحداً من أهم المتغيرات الاقتصادية التي لها الدور الحاسم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، ويهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها تحقيق مستوى عالي من التوظيف وخلق فرص العمل. المعطيات مأخوذة عن البيانات المنشورة عن البنك الدولي.

2. دراسة إستقرارية المتغيرات :

1.2. تحليل الإستقرارية للسلسلة " LP " :

الشكل 03: التمثيل البياني للسلسلة " LP " و " PP "



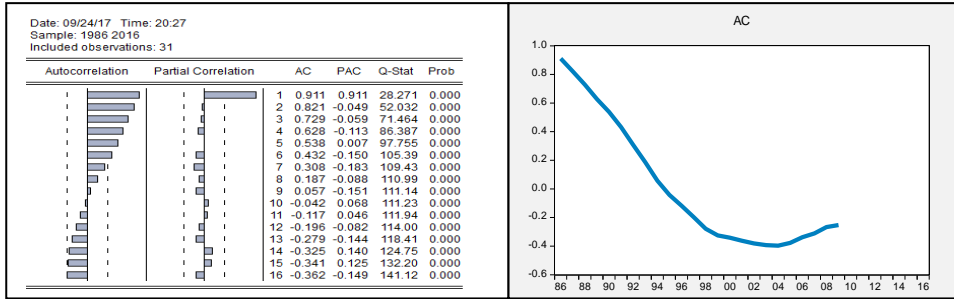
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج eviews

الاستنباط البياني: من

خلال التمثيل البياني للسلسلة "LP" بدلالة الزمن (الشكل 03) أعلاه، يبدو أن هذه الأخيرة

عرفت اتجاهها عاماً تصاعدياً وعشوائياً خلال الفترة المدروسة، ما يعني أن متوسط سعر التّفط كان في حالة تغيّر مستمر مع مرور الزمن، كما أن الانحرافات عن خط الاتجاه العام (الذي يمثّل المتوسط غير المستقر)، هي ذات قيمة غير ثابتة، إذ أنّها تساهم في التطور طويل المدى للسلسلة. هذه الخصائص المميّزة للمتغيّرة "LP"، تتوافق مع مميّزات متغيّرة غير مستقرّة، تتبع نموذج سير عشوائي مع انحراف حيث يكون كلّ من متوسطها، وتباينها مرتبطين بالزمن، والتي يمكن تحويلها إلى متغيّرة مستقرّة بمجرد إخضاعها إلى مرشّح فروقات من الدرّجة الأولى.

الشكل 04: دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي للسلسلة " LP "



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج eviews

دراسة

الجزر الأحادي: إختبارات ديكي - فولر.

الجدول 03 : نتائج إختبارات ديكي-فولر للسلسلة " DLP "

القرار	-t المجدولة (5%)	-t المحسوبة	قيم معلمات الإنحدار	الإرتباط الذاتي للأخطاء	درجة التأخيرات	التمودج المقدّر
التمودج غير ملائم بسبب عدم معنويّة الاتجاه العام.	2,81	-0.09	0.0006	δ	لا يوجد	(3)
	3,14	0.36	0,0411	λ	P = 0	
	-3,52	-4.66	-1.0681	φ		
التمودج غير ملائم بسبب عدم معنويّة الثابت	2,56	0.93	0,050	γ	لا يوجد	(2)
	-2,93	-4.78	-1.065	φ		

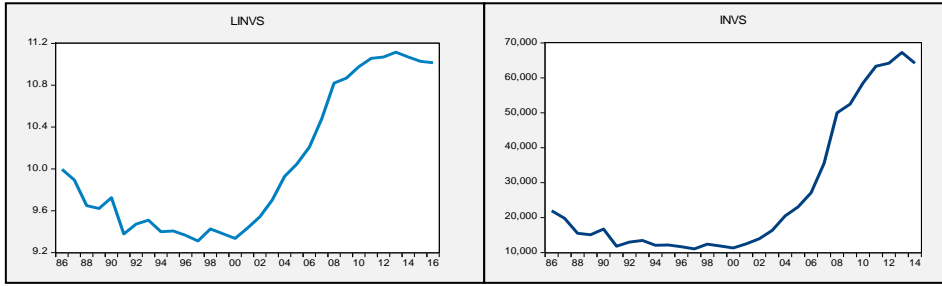
السلسلة "DLP" مستقرة	-1,95	-4.74	-0,99	ϕ	لا يوجد	P = 0	(1)
-------------------------	-------	-------	-------	--------	---------	-------	-----

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج eviews

بما أن السلسلة "DLP" مستقرة ($t_{\hat{\phi}} = -4.74 < t_{Tab}^{0,05} = -1,95$)، فإنه يمكننا القول أن السلسلة "LP" متكاملة من الدرجة الأولى I(1) (السلسلة "LP" مستقرة الفروقات الأولى).

2.2. تحليل الإستقرارية للسلسلة "LINVS"

الشكل 05: التمثيل البياني للسلسلة "INVS" و "LINVS"

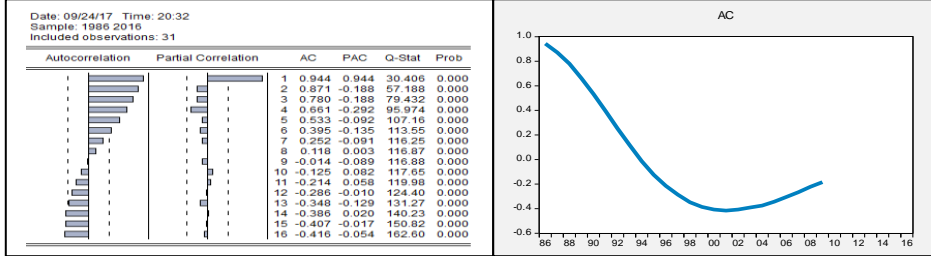


من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج eviews

الإستنباط البياني: فيما

يتعلق بهذه السلسلة نلاحظ من خلال الشكل (05) أعلاه، أن المتغيرة تسلك إتجاه متغير خلال الفترة المعنية ويظهر أن متوسط هذه المتغيرة هو في تطور وإرتفاع مستمر، كما يبدو أن هذا الإرتفاع يتم بمعدلات متفاوتة وغير ثابتة، من جهة أخرى نلاحظ من خلال التمثيل البياني لمعاملات الارتباط لقيم "LINVS" تنطلق من قيمة منخفضة نوعا ما وتصل إلى قيمة مرتفعة، وتبقى مرتفعة المعنية الإحصائية حتى بالنسبة لدرجات التأخير العليا، انطلاقا من هذا الوصف يمكن استخلاص الطبيعة غير المستقرة للسلسلة "LINVS"، ويمكن معالجته من خلال اللجوء إلى تحويل يتضمن إخضاع السلسلة إلى مرشح فروقات، أين تكون السلسلة الناتجة عن هذه العملية هي عبارة عن سلسلة زمنية مستقرة.

الشكل06: دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي للسلسلة " LINVS "



من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج eviews

دراسة الجذر الأحادي (إختبار ديكي - فولر): لاختبار فرضية الجذر الأحادي لدى السلسلة " LINVS " نتبع نفس الخطوات السابقة والنتائج المتحصل عليها أثبتت عدم إستقرارية السلسلة وبعد إخضاعها إلى مرشح فروقات من الدرجة الأولى وإعادة إختبار النماذج 1, 2, 3 بقيت السلسلة غير مستقرة هذا ما جعلنا نخضعها إلى مرشح فروقات من الدرجة الثانية فكانت النتائج تشير إلى إستقرارية السلسلة يمكن أن نلخصها في الجدول التالي:

الجدول04: نتائج اختبارات ديكي-فولر للسلسلة "DLINVS"

القرار	-t الجدولة (5%)	t المحسوبة	قيم معلمات الإنحدار	الإرتباط الذاتي للأخطاء	درجة التأخيرات	النموذج المقدر
"السلسلة "DLINVS"						
عدم ملائمة النموذج بسبب عدم معنوية معلمة الإنتاج العام.	2,81	-1.61	-0,005	δ	لا يوجد.	(3)
النموذج غير ملائم بسبب عدم معنوية الحد الثابت.	3,14	1.66	0.09	λ		
"DLINVS" مستقرة.	-3,52	-8.69	-2.46	φ		
النموذج غير ملائم بسبب عدم معنوية الحد الثابت.	2,56	0.45	0.011	γ	لا يوجد.	(2)
"DLINVS" مستقرة.	-2,93	-8.25	-2.37	φ		
"DLINVS" مستقرة.	-1,95	-8.39	-2.36	φ	لا يوجد.	(1)

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج eviews

خلاصة تحليل الاستقرارية : هكذا توصلنا بالاعتماد على التحليل البياني والإحصائي إلى نتيجة أساسية تفيد بعدم استقرار مستويات المتغيرات المدروسة، مقابل استقرار فروقاتها الأولى في معظمها. الجدول التالي يلخص أهم مميزات هذه المتغيرات:

الجدول 05: أهم الخصائص المميزة لمتغيرات الدراسة

السلسلة	LP	LINVS
الاتجاه العام	غير معنوي	غير معنوي
الحد الثابت	معنوي	معنوي
نوعها	DS	DS
درجة تكاملها	I(1)	I(2)

3. التكامل المتزامن وبناء النموذج VAR

1.3. إختبار التكامل المتزامن:

❖ إختبار الأثر: حسب نتائج إختبار الأثر الموضحة في الجدول أدناه، نرفض الفرضية الصفرية "لا توجد أية علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة" عند مستوى معنوية قدره "5%" حيث:

$$(TR(0) = 18,3258 > t_{Tab}^{0,05} = 15,49471)$$

العدمية بعدم وجود متجهين للتكامل متزامن حيث:

$$(TR(1) = 6,283131 > t_{Tab}^{0,05} = 3,841466)$$

الجدول 06: نتائج إختبار الأثر للتكامل المتزامن

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.349554	18.32585	15.49471	0.0182
At most 1 *	0.201003	6.283131	3.841466	0.0122

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews

إختبار القيمة الذاتية العظمى: نتائج هذا الإختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول 07: نتائج إختبار القيمة الذاتية العظمى للتكامل المتزامن.

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.528526	20.30106	14.26460	0.0049
At most 1	0.009092	0.246602	3.841466	0.6195

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج eviews

هي الأخرى تؤدي إلى نفس القرار، حيث نرفض فرضية الغياب الكلي لعلاقة التكامل المتزامن،

$$\text{لكون: } (\zeta_{max}(0, 1) = 20,30106 > t_{Tab}^{0,05} = 14,26460)$$

2.3: تقدير النموذج VAR

VAR Model - Substituted Coefficients:

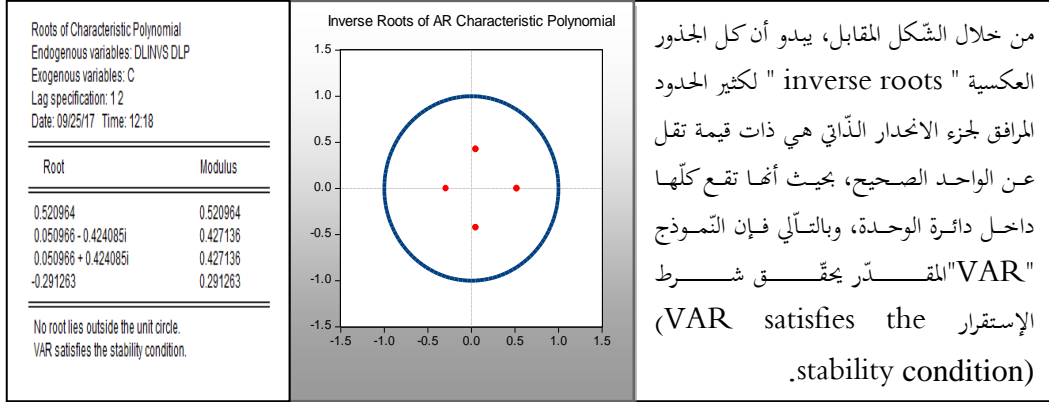
$$DLINVS = 0.345111181504 * DLINVS(-1) + 0.0672164652969 * DLP(-1) + 4.08053345977$$

R-squared = 0.68

مع العلم أن عدد التأخيرات (1) تم أخذها وفق أصغر قيمة لمعياري AIC و SC في نموذج VAR .

3.3: إختبار إستقرارية النموذج المقدر VAR(1)

❖ نتائج إختبار إستقرارية النموذج المقدر



4.3: اختبار علاقات السببية – حسب مفهوم Granger - بين المتغيرات: فيما يلي سنعمد إلى اختبار فرضية "غياب علاقات السببية حسب مفهوم Granger" بين متغيرات الدراسة، الجدول أدناه يوضّح نتائج اختبار السببية كما يلي:

الجدول 08: نتائج اختبار سببية "Granger" بين متغيرات الدراسة:

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLP does not Granger Cause DLINVS	29	5.01858	0.0221
DLINVS does not Granger Cause DLP		0.46366	0.5019

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/25/17 Time: 13:02
Sample: 1986 2016
Lags: 1

من خلال الجدول المقابل نلاحظ أن أولى النتائج الملفتة للنظر هي تلك التي تقر بوجود علاقات سببية – حسب مفهوم Granger – تتجه من أسعار النفط نحو متغيرة الإستثمار العمومي وذلك عند مستوى معنوية قدره (5%) مما يعني أنه هناك احتمال قدره (95%) لكون تغيرات أسعار النفط تسبق التغيرات التي تحدث في هذه المتغيرة، في المقابل أكدت النتائج غياب علاقات من هذا النوع في الاتجاه المعاكس.

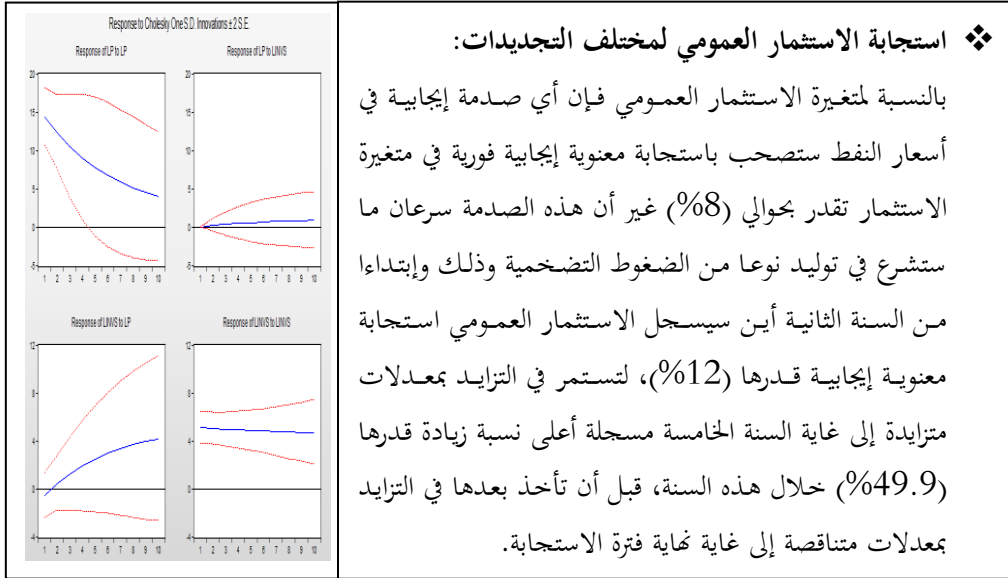
قبل الشروع في تحليل الصّدمات وتفسير الآثار المترتبة عنها – باستخدام النموذج المقدر لآبدي من التّأكد من مدى تحقيق فرضية غياب الارتباط الفوري بين تجديدات مختلف متغيرات النّظام المدروس، وفي هذا الصدد نجد أنه يمكن الاستعانة بمصفوفة الارتباطات الفورية لتجديدات معادلات التّموذج "VAR(1)" – الموضّحة في الجدول أدناه – لغرض أخذ فكرة عن مدى ترابط هذه التّجديدات.

الجدول 09: مصفوفة الارتباطات الفورية لتجديدات معادلات النموذج "VAR(1)".

	DLINVS	DLP
DLINVS	1.000000	-0.179097
DLP	-0.179097	1.000000

من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج eviews

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، يبدو أنه ليس هناك ارتباطات قوية بين تجديدات متغيرات النظام "VAR (1)" المقدر والجدول أدناه يوضح نتائج محاكاة وتقدير دوال الاستجابة الدفعية على مدى (10) سنوات كما يلي :



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج eviews

الخاتمة: حاولنا من خلال هذا البحث، الخروج بنتيجة وجواب صريح للسؤال الجوهرى لهذه الدراسة، أين قمنا بمعالجة البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة المستهدفة- بإستخدام الأساليب والأدوات اللازمة والتي أفضت إلى بناء نموذج ديناميكي في إطار منهجية " VAR " قمنا من خلاله باختبار إمكانية وجود علاقة سببية تتجه من أسعار النفط نحو الاستثمار العمومي وكذا محاكاة آثار مختلف الصدمات المتأتية من كل متغيرة من متغيرات النموذج ومن بينها على

- وجه الخصوص الصدمات المتولدة عن متغيرة أسعار النفط بالإضافة إلى محاولة تحديد نسبة مساهمة صدمات هذه الأسعار في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرة المعنية بالدراسة.
- أما عن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة فيمكن عرضها كما يلي:
- يعتبر قطاع المحروقات، القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي الكلي الجزائري، إذ أنه ورغم الجهود المبذولة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بغرض التخفيف من تبعية الاقتصاد الجزائري لهذا القطاع، ظلت العلاقة (أسعار النفط – نشاط اقتصادي) قائمة وقوية إلى يومنا هذا.
 - نتائج اختبارات السببية – حسب مفهوم Granger – كشفت عن تأثيرات قوية من طرف أسعار النفط على متغيرة الدراسة.
 - كما أن نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية أسفرت عن وجود إستجابات معنوية من طرف الإستثمار العام تجاه صدمات أسعار النفط، حيث أبانت هذه النتائج عن وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والإستثمار العام.

أما جملة التوصيات التي نوردتها هنا فهي:

- فتح المجال أكثر أمام القطاع الخاص، والتقليل من أثر المزاخمة، وتشجيع الشراكة مع الخواص في مجال البنى التحتية والهيكل.
- إعادة النظر في الإجراءات المتبعة في إعداد قوانين الدالية السنوية خاصة في شق النفقات العامة عن طريق كبحها وترشيدها وجعلها أكثر كفاءة وفقا للحاجة والأداء والبرامج والدور التنموي وليس لإعتبارات أخرى.
- الإهتمام بقطاعي الفلاحة والخدمات بإعتبارهما أهم القطاعات التي يمكن أن تحل محل قطاع المحروقات على المدى المتوسط، فهما يساهمان في خلق قيمة مضافة للإقتصاد الوطني وخلق مناصب شغل.
- لا جدل في أن العنصر البشري ثروة لا تنضب، لذا على الجزائر الإستثمار في هذا المجال والإنفاق على التعليم الجيد، وبالتالي فإن في إعدادة وتنميته أفضل حل لمواجهة متغيرات المستقبل وتقلبات.

المراجع:

- إبراهيم شحاتة، «أسعار النفط ومدىونية العالم الثالث»، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 15 العدد 54، 1989.
- بن قوية المختار، " أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية - حالة الجزائر- "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، 2006.
- خالد بن راشد الخاطر " تحديات إنهاء أسعار النفط و التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون " دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أوت 2015.
- سهام حسين البصام، " مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة "، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد السادس والثلاثون، 2013.
- ضياء مجيد الموسوي، " ثورة أسعار النفط 2004 "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- عبد القادر سيد أحمد، " الأوبك ماضيها، حاضرها وأفاق تطورها " ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1982.
- محمد بلقاسم حسن بلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
- المعهد العربي للتخطيط، " أسواق النفط العالمية "، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 57، نوفمبر 2005، الكويت.
- النشرة الشهرية الصادرة عن منظمة الأوبك، شهر فيفري، عدد 03 ، سنة 43 ، الكويت، 2017.
- Chemseddine chitour "économie pétrolière" école nationale poly technique, 1999.
- La Banque d'Algérie, « indication économique », 85-95, Alger, 1996.
- OPEC, annual statistical bulletin, 2000.